

ورقة موقف حول: السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية

مؤسسة دالية المجتمعية

(أيلول 2020)

تم إنتاج هذه الورقة بدعم من مؤسسة هينرش بل. الآراء الواردة في هذا النص تعبر عن آراء المؤلفين/ات، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة هينرش بل

تمهيد

في إطار عمل مؤسسة دالية المجتمعية على "دور الدعم المجتمعي في تحقيق السيادة الغذائية"، بالتعاون مع مؤسسة هيرش بل- فلسطين والأردن، أعدت مؤسسة دالية ورقة موقف حول "السيادة الوطنية الغذائية في فلسطين في ظل السياق الاستعماري"، والتي هدفت إلى تحديد أولويات العمل على تحقيق السيادة الوطنية الغذائية في ظل المعطيات الموجودة على الصعيد السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الفلسطيني، خصوصاً في ظل تردي الواقع الزراعي الفلسطيني الناجم عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين ومصادرة خبراتها من جهة، وعدم تحقيق الغاية المرجوة لدى الفاعلين السياسيين وصانعي القرار لتمكين وصمود منتجي الغذاء الوطني في فلسطين المحتلة، ناهيك عن أن هذا كله وجميعه يأتي في سياق عالمي يهدف لتسليع الغذاء بالتركيز على الكم لا النوع والصحة، وذلك لمراكمة رأس المال وتكريس السيطرة على الغذاء، الذي يقود حتماً للتحكم بالشعوب.

بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية* في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 536 دولار أمريكي). بلغ معدل الفقر بين الافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 17% من الافراد في الضفة الغربية وقطاع غزة عانوا من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة)¹.

ومع دخول الجائحة الكارثية وانتشار وباء COVID-19 ومع اتباع إجراءات الطوارئ والسلامة العامة في فلسطين المحتلة، تعود للواجهة مسألة الأمن الغذائي كمسألة أساسية معرضة للانكشاف حتى يومنا هذا على الصعيد الفلسطيني، مما يستوجب من الفلسطينيين على مستوى صانعي القرار ومعدّي السياسات والافراد المنخرطين في عملية الإنتاج والاستهلاك، إعادة النظر في عملية انتاج الغذاء الفلسطيني والسيطرة عليه، خصوصاً في ظل تحديات عظمى تعود بالأساس للاستعمار

*الأسرة المرجعية وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني هي المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال.

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". 11 تموز 2020،

انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aRFTb>

الممارس على أرض فلسطين. أشارت تقارير منشورة إلى أنه قد يسجل 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة،² وذلك وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، وهو ما أشار له أيضاً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر ستزيد في الأسر الكبيرة، بحيث متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تقريبا 5 أفراد، لكن يوجد أسر يفوق عدد أفراد الأسرة ما يقارب 10 أفراد، وهذه الأسر تندرج ضمن الأسر الأكثر احتياجاً.

يحتدم علينا في ظل معطيات الواقع الفلسطيني في ظل السياق الاستعماري نقاش واقع الزراعة والتصنيع الغذائي في فلسطين المحتلة، والبحث في مشاريع التنمية وبالأخص الزراعية منها، وأهمية دعم الزراعة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأخص لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتضمن مصادرة الأراضي واستغلال الموارد. وفي مقابل إجراءات الاحتلال القمعية هناك التدخلات التي تشرف عليها الحكومة الفلسطينية والتي هي بالغالب محدودة ومقيدة، ولم تترك أثراً فعلياً من ناحية مساندة الفلاحين الفلسطينيين أو من ناحية الحد من السياسات الاستعمارية في مناطق (ج) وبقيت سياساتها العامة محكمة باتفاقية أوسلو، والتي ما زالت في إنفاقها وإدارتها للمال العام على القطاعات المختلفة غير متوازنة ومتناقضة. في الوقت الذي تقول أنها تسعى لتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مناطق (ج)، إلا أن حجم الموازنات المخصصة لقطاع الزراعة على سبيل المثال متدني جداً ولم يطرأ عليه أي تعديل منذ سنوات عديدة وقامت على تحويل الخدمات الأساسية في بعض المناطق كالمياه والكهرباء إلى خدمات دفع مسبق لتزيد من الأعباء على المزارعين والفلاحين سكان الريف. عدا عن ذلك، تعتبر التدخلات التنموية محدودة ولم تنجح في دعم قطاع الزراعة ولا صمود الفلاحين في أراضيهم، كما ساهمت الاستثمارات الكبيرة في هذه المجالات سواء من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني أو من قبل القطاع الخاص أو محاولات بعض وكالات التنمية الدولية بتمويل استثمارات خاصة بتحويل الفلاحين إلى عمال في مزارع رجال الأعمال.

كما أن موازنة القطاع الزراعي تعتبر أقل موازنة بين القطاعات المختلفة، ففي العام 2018 لم تتجاوز 1% من مجموع الموازنة، إذ وضعت الحكومة الفلسطينية 102,039 مليون شيقل مخصصات موازنة وزارة الزراعة من أصل 5.8 مليار دولار

² - موقع صحيفة الاقتصادي. "بسبب كورونا.. 100 ألف أسرة فقيرة جديدة في فلسطين". نشر في تاريخ 19 نيسان 2020، انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/30KLXDX>

أمريكي، وفي العام 2017 بلغت موازنة وزارة الزراعة 98,857 مليون شيقل، وفي العام 2016 بلغت 89,214 مليون شيقل، في حين ما زالت قطاعات أخرى تأخذ الحصة الأكبر من موازنة السلطة الفلسطينية.³

إن الحديث عن دعم قطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا بد أن يكون باستهداف مباشر للحيازات الصغيرة (أقل من 10 دونم) وأصحابها من المزارعين، الذين يشكلون ما نسبته 75.3% من مجموع الحيازات.⁴ خصوصاً وأنه من المتعارف عليه عالمياً أن النسبة الأكبر من المزارع الـ600 مليون حول العالم هي مزارع صغيرة الحجم، وتشكل المزارع التي تقل مساحتها عن هكتار* واحد ما نسبته 70% من مجمل المزارع، وهم يوفرون أكثر من 70% من إجمالي الإنتاج الغذائي، مع التأكيد على أن حوالي 80% من الفقراء وممن يعانون انعدام الأمن الغذائي حول العالم يعيشون في المناطق الريفية، وأن معظم فقراء الأرياف هم من صغار المنتجين الأسريين للأغذية، ويعمل أكثر من 80% من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم في أسواق الأغذية المحلية والوطنية.⁵

كما وحددت الأمم المتحدة الأعوام 2019-2028 على أنها عقد الزراعة الأسرية، بهدف إلقاء الضوء على ماذا يعني أن تكون مزارعاً أسرياً في عالم سريع التغير، وبيّن أكثر من أي وقت مضى الدور الهام الذي يؤديه المزارعون الأسريون في القضاء على الجوع وتشكيل مستقبل أغذيتنا، ومما توفره من فرص فريدة لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية، ومما توفره كفرص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁶

ومن أهم المؤشرات التي لا بد من الإشارة لها أيضاً، وفيما يتعلق بالبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ عدد العاطلين عن العمل 336,300 في الربع الأول من 2020؛ بواقع 211,300 في قطاع غزة، و125,000 شخص في الضفة الغربية، وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 46% في قطاع غزة مقارنة بـ14% في الضفة

³ - وزارة المالية والتخطيط – الإدارة العامة للموازنة العامة. "قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018". ص149

⁴ - وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022". رام الله- فلسطين ص12

* كل 1 هكتار تساوي 10 دونم متري.

⁵ - لجنة الأمن الغذائي. "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق". 2016، ص1-2. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/33bW71t>

⁶ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "تقديم عقد الزراعة الأسرية 2019-2028". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Fp2eqX>

الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة 21٪ مقابل 40٪ للإناث.⁷ مع ضرورة الإشارة إلى أنه بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 483,700 شخص، حيث يتضمن هذا العدد 81,500 من الباحثين عن عمل المحبطين و15,600 في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.⁸

كما أن البطالة بين صفوف الخريجين من الشباب بلغت 52% من معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة من الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 68% للإناث مقابل 35% بين الذكور.⁹

وهذا، يوجد احتياج مجتمعي حقيقي مرتبط بالرؤيا الوطنية، يستدعي العودة إلى الأرض، وتحقيق البُعد الوطني في العلاقة معها، وبالرغم من أن الاحتلال يسيطر على مواردنا الفلسطينية، إلا أنه لا بد من إنشاء قاعدة اقتصادية لصمود الأفراد في المجتمع الفلسطيني. إن مؤشرات الفقر والبطالة، ووجود الأراضي الزراعية الغير مستغلة، والأراضي الزراعية المستغلة التي وجب علينا دعمها، تجعلنا ننظر بأهمية إلى "الممارسة الوطنية الغذائية"، عبر تطبيقها في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

وفي هذا الإطار، ناقشت ورقة الموقف التي أعددتها مؤسسة دالية المجتمعية أنه لا بد من البدء بالعمل على العودة لمفهوم السيادة الغذائية الوطنية، الذي برز من خلال حركة طريق الفلاحين كمقابل لمفهوم الأمن الغذائي، في محاولة مفاهيمية للتوضيح بين إنهاء التبعية وإبقاء التابع محاصراً بلقمة عيشه ومصدر غذائه، لننتقل من نقاش الاستهلاك إلى نقاش الاستهلاك والإنتاج سوية، خصوصاً وأن مفهوم السيادة الغذائية يعني بجوهره حق الشعوب في الغذاء الصحي والمناسب ثقافياً، المنتج من خلال طرق سليمة بيئياً ومستدامة، وحقهم في تحديد النظم الغذائية والزراعة الخاصة بهم.¹⁰

7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني - آذار 2020)". نشر في تاريخ 31 أيار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3hhCkO>

8- المصدر السابق.

9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019". نشر في تاريخ 13 فبراير 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/33wfc5i>

10- مارتينيلو، جوليانو. "تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية - تأملات نظرية وعملية". - راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص127

الإشكالية وسياق العمل

عملت مؤسسة دالية المجتمعية على تنفيذ مجموعة من المجاورات (5 مجاورات) خلال العام 2020، واستهدفت المجاورات مجموعة من الخبراء والأكاديميين والمزارعين وأصحاب المبادرات المجتمعية الذين قاموا بإنشاء مزارع صغيرة أو تعاونيات تدعم توجه وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يصب في صلب مفهوم السيادة الوطنية الغذائية. ويعود هذا العمل بالأساس مستنداً على توصيات مجاورة كانت قد أجريت في العام 2018 من قبل مؤسسة دالية المجتمعية والتي خرجت في حينها بعدة توصيات تتعلق بضرورة ممارسة السيادة الوطنية الغذائية. ومع مراجعة الأدبيات المتعلقة في ذات الإطار، برزت لدينا جدلية تتعلق بالفرص المتوفرة لتحقيق سيادة وطنية غذائية في ظل السياق الاستعماري.

بعد ذكر المؤشرات المتعلقة بالفقر والبطالة، والتركيز على الأرض في العمل، فإننا نجد أن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة هي 6,023 مليون دونم، وتبلغ الأراضي المستخدمة للزراعة فيها 1,2 مليون دونم، (20% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة) 90% منها في الضفة الغربية و10% منها في قطاع غزة.¹¹ لكن حال التقسيم المناطقي السياسي الذي فرضته *اتفاقية أوسلو*، جعل من الفلسطينيين يستغلون 17% فقط من مساحة الضفة الغربية للقطاع الزراعي، مع العلم أن الأراضي المصنفة على أنها عالية أو متوسطة القيمة الزراعية تشكل 37% من الضفة الغربية.¹² وفي قطاع غزة وبالرغم من "الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب" في العام 2005، أقام المستعمر منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500 م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم².¹³ هذا يؤكد على نزعة الاستعمار العنصري في السيطرة وسرقة أراضي الفلسطينيين، ويؤكد على أن أكبر ما يواجهه الفلسطينيون من تحديات هو الاحتلال، لكن في ذات الوقت، لا بد من البدء والعمل على مواجهة تغول الاستعمار في الأراضي وتهجره للفلسطينيين منها، وإنهاء التبعية في الإنتاج الغذائي للمستعمر في فلسطين.

وعند مراجعة البيانات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، نجد أن هنالك فجوة كبيرة في الصادرات والواردات من وإلى دولة الاحتلال، حيث تشكل الواردات ست أضعاف الصادرات الزراعية، بعجز يبلغ حوالي 298.1 مليون دولار، ويرى الباحثون في

¹¹- وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022". رام الله - فلسطين، ص10
¹²- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عوض، تستعرض الذكرى السنوية 43 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله - فلسطين، نشر في تاريخ 28 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2F5yJLn>
¹³- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله - فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3idXUCf>

مرصد السياسات أن هذا العجز يمكن تقسيمه إلى نوعين: الأول يكمن بأن بعض المنتجات يصعب إنتاجها محلياً نظراً لعدم ملاءمة الأراضي المتاحة والظروف الجوية الملائمة والموارد المتاحة وارتفاع تكاليفها مثل الذرة والأفوكادو والتفاح، وثانياً لا يوجد نية للاستثمار في منتجات بالإمكان التوسع في إنتاجها محلياً، كالذرة التي من الممكن زراعتها في سهول طوباس وجنين، بالإضافة إلى الثوم والتمر (مشتقات مختلفة) والموز والحمضيات بأنواعها والبرقوق والدراق والرمان،¹⁴ لذا فإن أولوية دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هي في استهلاك منتجاتهم من الذرة والتمر والموز والثوم الناشف، وتشجيعهم على زراعة ما يتم استيراده من وعبر منظومة الاحتلال لاستبداله بمنتج وطني محلي. وهذا لا ينعكس فقط على الواردات النباتية، بل أيضاً كشفت ورقة سابقة للمرصد أنه يستورد التجار الفلسطينيون بقيمة 70-90 مليون دولار سنوياً من العجول، كما وينفق الفلسطينيون ما قيمته 200 مليون دولار من استيراد الأعلاف وحبوب الأعلاف، أضف إلى ذلك استيراد الألبان بمبلغ 23 مليون دولار*، والجبنة الصفراء بحوالي 20 مليون دولار، حيث بإمكان الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الزراعية الاستثمار في هذه القطاعات،¹⁵ خصوصاً في الزراعات والمحاصيل الاستراتيجية كالقمح على سبيل المثال.

هذه الدلالات، تشير إلى أنه ما زال بالإمكان العمل على الإنتاج محلياً والاستهلاك مما ينتجه الفلسطينيون، كما أن هنالك فرصة حقيقية لعودة الشباب للأرض والعمل فيها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيش. كشفت مجموعة المجاورات والعمل البحثي عدة تحديات على صعيد تحقيق ذلك، في المقابل، تم طرح مجموعة من التوصيات المتعلقة في هذا الإطار، وتطرح هذه الورقة ملخصاً لأهم التحديات التي يواجهها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة وتقدم ملخصاً لأهم التوصيات التي تعالج ذلك.

التحديات

من خلال المراجعة الأدبية للمصادر والمراجع التي ناقشت القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعضلة الأمن الغذائي وفرص تحقيق سيادة غذائية وطنية، وبالعودة إلى مداخلات المجاورات التي نفذتها مؤسسة دالية المجتمعية، برزت

14- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). "سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي" ورقة رقم (4): الزراعة النباتية في فلسطين". 2019، ص6

* أصدر مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) ورقة خاصة حول قطاع الألبان والأجبان بعنوان "سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي" ورقة رقم (5): إنتاج الألبان والأجبان في فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3i0S3Y0>

15- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). "سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي" ورقة رقم (1): الإنتاج المحلي كخطوة أولى". 2019، ص2

عدة تحديات تواجه كل من يهتم بتحقيق مفهوم السيادة الغذائية الوطنية، من مزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مختصين وباحثين أكاديميين، وصناع قرار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أهمها ما يلي:

ممارسات الاستعمار

ما زال الاستعمار يعمل على سرقة الأراضي الفلسطينية، خصوصاً التي يكون من خلالها العمل على إنتاج الغذاء الفلسطيني ويتم فيها ممارسة السيادة الغذائية الوطنية، للقضاء على كافة السبل لتحقيق نوع من الانعتاق وانفكاك التبعية، الأمر الذي يجب علينا مواجهته جميعاً، بشتى الوسائل والسبل والطرق. علينا أن لا نُسقط من حساباتنا أن الاحتلال ما زال يسيطر على مناطق (ج) بشكل شبه كامل، والتي تبلغ مساحتها 3,375,000 دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642,000 دونم وتشكل ما نسبته 76.3% من مجمل المساحة المصنفة (ج)، وما تبقى من الأرض تسيطر عليه "إسرائيل" بحجج أمنية مما يزيد الأمر صعوبة على الفلسطينيين في ممارسة سيادتهم عليها. فيما تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي 1,035,000 دونم، وتبلغ المساحة المصنفة "أخرى" حوالي 250 ألف دونم وتشمل "محميات طبيعية" و J1 في القدس، و H2 في الخليل، ومساحات مناطق غير مصنفة، وقد صادق الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2018 على مصادرة نحو 508 دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين.¹⁶

وفي قطاع غزة، كما ذكرنا تحت عنوان "سياق العمل" في ورقة الموقف هذه، يفرض المستعمر منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500 م على طول الحدود الشرقية للقطاع وهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم².¹⁷ أضف إلى ذلك أنه خلال الحروب التي نفذت على قطاع غزة المحاصر من الأعوام 2008 ولغاية العام 2014 مع استمرار الهجمات حتى يومنا هذا، دُمِرَت مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 50,000 ألف دونم و34,500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية، وما

¹⁶- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " عوض، تستعرض الذكرى السنوية 43 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 28 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2F5yJLn>

¹⁷- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3idXUCf>

يقارب 75% من الأراضي الزراعية تم تدميرها واستهدافها أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة التي عرفت باسم "المنطقة مقيدة الوصول"، إلى جانب ذلك، استُهدف القطاع الزراعي بعدة طرق ووسائل كان أبرزها عمليات رش المبيدات الكيماوية وفتح السدود الواقعة الى الشرق من قطاع غزة وإغراق الأراضي الزراعية، ففي يناير من العام 2020 تم تدمير محاصيل الخضار على مساحة 2,000 دونم كنتيجة لعمليات الرش حيث قدرت الخسارة حسب وزارة الزراعة بمليون وربع مليون دولار أمريكي، أما نتيجة فتح السدود لنفس الفترة فإن تقارير وزارة الزراعة تشير إلى خسارة تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونم مزروعة بالخضار.¹⁸

كما وتسيطر حكومة الاحتلال على كافة أحواض المياه الجوفية في فلسطين، وتسيطر على كافة المياه المتدفقة السطحية التي تصل أو تتدفق عبر حوض نهر الأردن. ويشارك الاستعمار الفلسطيني في حوضين اثنين فقط (الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي)،¹⁹ كما ويحرم الاستعمار الفلسطيني من استغلال حقهم من مياه نهر الأردن منذ العام 1967 والتي تقدر بحوالي 250 مليون م³ سنوياً.²⁰ وكذلك الأمر في قطاع غزة المحاصر، يستهلك قطاع غزة من المياه ما بين 200-220 مليون كوب سنوياً (98% منها من الخزان الجوفي و2% يتم شراؤها من شركة ميكروت الإسرائيلية) في حين أن تغذية الخزان الجوفي تبلغ سنوياً 45 مليون كوب من مياه الأمطار بالإضافة إلى 55 مليون كوب من عناصر تغذية أخرى كالانسياب الجانبي والمياه العائدة من مياه الري، وأن العجز السنوي في الخزان الجوفي يصل 110 مليون كوب سنوياً حسب ما أفادت به سلطة المياه. وقد تم الإشارة إلى أن الاستهلاك الزراعي السنوي يقدر بحوالي 90 مليون كوب في حين أن الاستهلاك المنزلي والصناعي يتراوح ما بين 110-130 مليون كوب.²¹

18- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. "ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا". فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد-19. أيلول 2020.

19- اتحاد لجان العمل الزراعي. "دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي". رام الله – فلسطين: أيلول 2019، ص77-78
20- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي 2019/03/22". رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 21 آذار 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ilkEry>

21- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. "ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا". فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد – 19. أيلول 2020.

أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن السبب الرئيسي لقلّة استخدام المياه السطحية، هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ومنعه أيضاً الفلسطينيين من استغلال مياه الأودية.²² ومن الجدير ذكره أنه مازال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً، (87 لتر في اليوم معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه مقابل 100 لتر الموصى بها) وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية.²³ كما ويتم شراء بما نسبته 22% من المياه المتاحة في فلسطين يتم شراؤها من شركة "ميكروت" التي تتبع لدولة الاحتلال، حيث تسهم إجراءات حكومة الاحتلال بالحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية وخصوصاً المياه، وإجبارهم على تعويض النقص بشراء المياه من "ميكروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي 85.7 مليون م³ عام 2018، وهي تشكل ما نسبته 22% من كمية المياه المتاحة التي بلغت 389.5 مليون م³، جاءت من 25.5 مليون م³ مياه متدفقة من الينابيع الفلسطينية، و274.2 مليون م³ مياه متدفقة من الآبار الجوفية، و4.1 ملايين م³ مياه شرب محلاة.²⁴ هذا ولا بد من الإشارة إلى أن الثروة السمكية هي رهينة للعقوبات التي يمارسها المستعمر تجاه قطاع غزة المحاصر، فمساحة الصيد تكون في أفضل أحوالها 6 أميال، وتنخفض ل3 ميل في معظم الأحيان وفقاً للوضع السياسي في القطاع، مع العلم أن المساحة الدولية التي تتيح الصيد هي أكبر من ذلك بكثير. هذه القيود تحرم الصيادين الفلسطينيين في غزة من استغلال مواردهم من مساحة الصيد المتاحة حسب اتفاقية أوسلو- رغم إجفافها بحق الصياد الفلسطيني - السماح للصيادين لمسافة 20 ميلاً بحرياً.²⁵ وفي معظم الأوقات فأقصى المسافة المسموحة هي 6 أميال بحرية حيث يحرم الصياد الفلسطيني من استغلال ما مساحته 70% من المساحة حسب اتفاقية أوسلو. أما في حال إعلان سلطات الاحتلال تقليص المسافة إلى 3 أميال بحرية فإن هذا يمنع الصيادين من استغلال 82% من المساحة المسموحة حسب اتفاقية أوسلو.²⁶

البيع والتسويق: السوق الصهيوني والأجنبي / الوسطاء

²²- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " الإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه والإدارة والأرصدة الجوية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه ويوم الأرصدة الجوية العالميين". نشر في تاريخ 22 آذار 2020، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2OPhIGx>

²³- المصدر السابق.

²⁴- المصدر السابق.

²⁵- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. "ورقة حقائق: صيادو قطاع غزة.. عقوبات جماعية تحت الاحتلال وصمود مستمر". فلسطين: يوليو 2019، ص2

²⁶- المصدر السابق، ص1

يعتبر أكبر تحدي يواجهه المزارع الفلسطيني هو الفوضى في السوق الفلسطينية الناجمة عن سياسة الإغراق السلعي الذي تمارسه شركات الاحتلال والشركات الأجنبية على حد سواء، حيث يتم إغراق الأسواق المحلية بسلع أجنبية/إسرائيلية مدعومة وسعرها السوق لا يعكس قيمة الانتاج الحقيقي، باعتبارها مدعومة من حكوماتها، في حين التوجه الزراعي الوطني الأساسي من المفترض أن يقوم بهذه الحالة باتجاه حماية الإنتاج الغذائي المحلي، والتي تتعارض مع التوجه الحكومي الحالي حيث يتم تبني مفاهيم السوق الحر، فالحماية لتحقيق السيادة الغذائية هي حماية شعبية للمزارعين، وسعي في تطوير علاقة مباشرة بين المنتجين والمستهلكين والمزارعين. هنالك العديد من الحيازات الصغيرة المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن تخوف أصحاب الحيازات يكون حول ما إذا كان هنالك قدرة لديهم على تسويق هذه المنتجات وبيعها.

ولربما تعتبر مسألة تنظيم السوق بين أصحاب الحيازات الصغيرة والوسطاء "السماسة" في السوق، هي واحدة من أكبر التحديات التي يجب على صانعي القرار والسياسات أخذها بعين الاعتبار، حيث أن المبالغ التي تطرح في السوق فيما هامش ربح عالي للوسيط الذي يستحوذ على المنتجات الزراعية التي تنتجها الحيازات الصغيرة، وهو الذي يتحكم بسعر السوق، بالتالي يُظلم صاحب الحيازة الصغيرة بأن يحسب عليه مجتمعياً بأنه الراجح في حين تكون الحقيقة هي أن الوسيط هو الذي يحقق الربح، كما ويُظلم بأن إنتاجه في بعض المواسم قد لا يُرَوِّج بسبب جشع الوسطاء في كثير من الأحيان، خصوصاً وأن المنتجات الإسرائيلية (من نفس الأصناف) تغرق الأسواق وتنافس بالأسعار.

من المهم جداً الإشارة إلى أن هنالك تحديات حقيقية على صعيد المبادرات والتعاونيات والأفراد الفاعلين في حقل الزراعة، وهي مسألة التشبيك فيما بينهم البعض. هذا التحدي يواجه كل من يتبنى مبدأ السيادة الغذائية الوطنية ويسعى لتحقيقها، لأن تحقيق ذلك يحتاج إلى جهود جمعية حقيقية من شأنها أن تحقق غاية أصحاب الحيازات الصغيرة بالتسويق والبيع والتبادل مع المستهلكين.

سياسات الحماية

كشفت الأدبيات التي تمت مراجعتها ومدخلات المجاورات أن هنالك تقصير من قبل السياسات الوطنية فيما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، حيث أنه ما زالت الموازنة المخصصة للقطاع الزراعي إلى اليوم لا تلبي أدنى درجات المطلوب لدعم هذا

القطاع، موازنة القطاع الزراعي تعتبر أقل موازنة بين القطاعات المختلفة، ففي العام 2018 لم تتجاوز 1% من مجموع الموازنة (كما أشرنا سابقاً في ورقة الموقف هذه).

بالإضافة إلى غياب سياسات الحماية المتعلقة بمدخلات الإنتاج، منها عدالة تسعير المياه الزراعية حيث لا يوجد سعر موحد وواضح، ومنها غياب حماية السوق من إدخال البذور المهجنة المدمرة للأرض الزراعية، وغياب حماية السوق أيضاً من المواد الكيماوية التي تعمل على زيادة الكم في مقابل الجودة والنوع. أضف لذلك إلى أن وسائل وأنظمة الحماية كصندوق درء المخاطر، والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ما زالتا بحاجة إلى تقديم خدمات أعلى من المقدمة، وما زالتا بحاجة إلى تفعيل حقيقي في ظل السياق الذي يمر به المزارعون الفلسطينيون. هذه جميعها تحديات أمام صانع القرار الفلسطيني ليتخذ خطوات جديدة اتجاهاً، على أن تصب بشكل مباشر لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، لأنهم يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين الفلسطينيين، لا لصالح أصحاب رؤوس الأموال. إن التحدي الحقيقي أمامنا فيما يتعلق بالحماية، هي مسألة عودة الأفراد للأرض والعلاقة معها، كون المشهد الاقتصادي والاجتماعي الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة يقدم مراكز المدن كواجهة أساسية للتسوق، لدرجة أن الريف هُمش وبات أبنائه يحصلون على المنتجات الزراعية من مراكز المدن، ويكمن التحدي في إعادة المشهد إلى حالته الطبيعية في التقسيم الوظيفي ما بين المدينة والريف.

ولا بد من الالتفات إلى مسألة الأسمدة، التي تشكل تحدي حقيقي، والتي تعتبر الأكثر كلفة في مدخلات الإنتاج الزراعي، فهي تستنزف المزارع الفلسطيني بشكل كبير، كما أنها مرتبطة بشكل مباشر بسوق الاحتلال ومحدداته، خاصة الأسمدة الكيماوية.²⁷ كما يوجد مساحة للمزارعين بالوصول للمادى إلى مجموعة متنوعة من الأسمدة والمبيدات، حيث أن مخازن الإمدادات عديدة وموزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتتوفر بدائل للمنتجات ذات الاستخدام المزدوج المحظورة على نطاق واسع في هذه المتاجر أيضاً، كما أن سهولة الوصول إلى السوق السوداء زاد من قدرة المزارعين إلى الوصول إلى المنتجات الخطرة وغير القانونية، ويعتبر استخدام المبيدات في الضفة الغربية مفرطاً جداً في السنوات الأخيرة²⁸.

كما أن هنالك تحدي حقيقي على صعيد حماية صحة الأفراد، حيث كشف التقرير السنوي لوزارة الصحة الفلسطينية للعام 2019، أنه ومن الأسباب العشر الرئيسية للوفاة في فلسطين، كانت الأولى منها أمراض القلب (29.9%) والثانية

²⁷ -وزارة الزراعة. "استراتيجية القطاع الزراعي - صمود وتنمية 2014-2016". رام الله - فلسطين. ص 9

²⁸ - Palestinian Farmers Union (PFU). "Policies Regulating Agricultural inputs in the West Bank". Page 17

السرطان (15.5%)، والثالثة السكري (12.1%) والرابعة الجلطات الدماغية (11.3%).²⁹ هذه الأمراض، يعتبر نمط الاستهلاك الغذائي عاملاً أساسياً في زيادة نسبتها. وبذلك، يعتبر النظر إلى الأمام لمجتمع خالي من الأمراض المزمنة تحدياً هاماً، وهو ما يستوجب علينا الانتباه لأنماط الغذاء والاستهلاك.

بالإضافة إلى سياسات الحماية التي يجب أن تنفذها الجهات المسؤولة، لا بد من الإشارة إلى أن هنالك غياب شبه كامل للفصائل الفلسطينية عن هذا الميدان (أي الحماية)، حيث لا يوجد أي رؤية حقيقية لخطط واستراتيجيات صمود للأفراد، اقتصادياً واجتماعياً، عبر السنوات الأخيرة، وهذا يجعلنا أمام حالة من الفراغ التنظيمي للعمل الجماهيري.

قلة المعرفة والخبرة

تعتبر هذه المسألة من أهم المسائل التي يواجهها إما صانعي القرار أو المزارعين أنفسهم، فالتوجهات الزراعية وأنماط الإنتاج النباتية والحيوانية الموجودة حالياً، قد تؤدي إلى مراكمة ومزاحمة في السوق بفائض الإنتاج، لكن على المدى القصير – البعيد، تعمل هذه الأنماط من الإنتاج على تدمير الأرض وتدمير وسائل الإنتاج الموجودة، وذلك من خلال استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية ومدخلات الإنتاج المعالجة كالبذور المهجنة والمعدلة وراثياً، بالإضافة إلى غياب الوعي العام فيما يتعلق بالحصاد المائي وطرق جمع مياه الأمطار وطرق تخزينها المباشر في الطبيعة، لمنع ضياعها إلى البحر، من خلال الفيضانات والجريان السطحي الذي يؤدي إلى انجراف التربة وضياعها. هذا لا يقتصر على صانعي القرار فقط، بل أيضاً على المؤسسات الأهلية والتنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تعمل على إدخال مشاريع زراعية تحت مسمى التنمية، ومن خلال هذه المشاريع يتم إدخال أنماط إنتاجية زراعية لا تراعي البيئة الفلسطينية ولا عناصرها، الأمر الذي يجعلنا ندفع الثمن لاحقاً، إن مبدأ تحقيق المنفعة لفترة زمنية قصيرة لا يجب أن يحجبنا عن النظر إلى الأمام، وأن نوجه المشاريع فيما يصب لصالح السيادة الغذائية الوطنية (التحديات قد تكون أيضاً في فرض أجندة التمويل الخارجي والتي لها توجهاتها التي تختلف عن توجهاتنا كفلسطينيين).

كما أن المسؤولية هنا لا تقع فقط على المنتجين ومنتبي السياسات، إذ يقع المستهلك أيضاً في مصيدة أنماط الاستهلاك المدمرة، دون وعي، وهي تلك التي تعمل على تدمير صحته وتدمير قطاعات على حساب قطاعات أخرى، لذا يجب أن تكون

²⁹- وزارة الصحة الفلسطينية. "التقرير الصحي السنوي – فلسطين 2020". رام الله – فلسطين. حزيران 2020، ص56

زيادة المعرفة جمعياً على كافة الأصعد، لذا من أهم التحديات هي مسألة الثقافة الجمعية في الإنتاج والاستهلاك، وزيادة الوعي والمعارف حول ذلك.

أضف إلى ذلك، هذه المسائل جميعها عملت على تحطيم الموروث الثقافي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويعتبر هذا تحدي أيضاً حيث أنه من الضروري إعادة إحياء هذا الموروث الذي يمتاز بنوع من الاستقلال والسيادة الوطنية. وهنا، لا بد من الإشارة أيضاً إلى التحدي المنوط بمحدودية مشاركة الخبرات والتجارب والمعارف على صعيد المبادرات والتعاونيات والأفراد الفاعلين في حقل الزراعة، وهي مسألة ذات أهمية كما مسألة التسويق والتشبيك وبناء قاعدة لذلك.

التوصيات

بناءً على التحديات التي خرجت من المراجعات الأدبية والمجاورات التي نفذت، وبالعودة إلى المجاورة الأولى في العام 2018 والتي كانت بعنوان "دور العطاء المجتمعي في تحقيق السيادة الغذائية"، والتي خرجت بعدة توصيات أخذت أبعاداً تتعلق بالإنتاج المعرفي فيما يتعلق بالسيادة الغذائية (زيادة الوعي)، ودور ومسؤولية صانعي السياسات والتشريعات، ودور الحاضنة المجتمعية (العلاقة التبادلية بين الفاعلين) في تحقيق ذلك. وفي العام 2020، خرجت المجاورات الخمسة الجديدة بعدة توصيات تتقاطع مع المحاور التي تم طرحها في المجاورة الأولى، إلا أنها تتوسع فيما يتعلق بالتقنيات التي تضعنا على بداية الطريق لتحقيق شكل من أشكال السيادة الغذائية. وقُدِّمت التوصيات من المختصين والأكاديميين والفاعلين في القطاع الزراعي من مزارعين أصحاب حيازات صغيرة ومؤسسات زراعية، وهي تضع مسؤولية على جميع الجهات الفاعلة لتحقيق السيادة الغذائية الوطنية في ظل السياق الاستعماري، واختزلت التوصيات في محاور على الشكل التالي:

زيادة المعارف

- العودة في العمل على ترميم العلاقة ما بين الفرد الفلسطيني والأرض، خصوصاً وأن شكل العلاقة يجب أن يتجه نحو الاستثمار في الأرض زراعياً لا تجارياً فقط. وذلك يكون من خلال تنظيم أنشطة ميدانية تحاكي الواقع المعاش، للتركيز على أهمية العلاقة مع الأرض، ويكون ذلك من خلال صانعي السياسات والمؤسسات الأهلية والقاعدية الفاعلة على الشكل التالي:

1- إدخال أنشطة منهجية ولا منهجية في المدارس تتعلق بالزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية والتي لا تستخدم الكيماويات، وتقنيات الحصاد المائي والبذور البلدية، ليتسنى للأجيال القادمة النظر إلى الغذاء في فلسطين بصورة سيادية.

2- العمل على تعميم إرشادات الوصول وتطوير الأدوات اللازمة للتعريف بأماكن تواجد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتسهيل فرص الوصول لهم ولمنتجاتهم.

3- تخصيص موازنات خاصة تتعلق بالبحوث الزراعية الإنتاجية التي تخدم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج الزراعي (الحيواني النباتي) الصحي.

4- العمل على زيادة إنشاء المدارس الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً في الأغوار التي تعتبر أهم دفيئة طبيعية في فلسطين المحتلة. على أن تكون هذه المدارس تعتمد على مناهج الزراعة التقليدية / الطبيعية والتي تعتمد على الموارد المحلية.

5- إنشاء مكتبة وطنية زراعية ترفد المهتمين في تحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية بالمعارف والمصادر الكافية التي يحتاجونها.

• تبني نهج الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية والتي لا تدخل الكيماويات بشكل أو بآخر في إنتاجها في السياسات والخطط التنموية عبر القطاعية، لتحقيق اقتصاد زراعي مقاوم يعمل على الانفكاك من الاحتلال. هذا من شأنه زيادة الوعي في هذا الإطار من خلال إرشاد العاملين في الزراعة نحو الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية التي لا تستنزف الموارد كما زراعة إغراق السوق التي تهدف إلى إنتاج كم على حساب النوع والبعد الصحي / البيئي، وتعتمد على مدخلات خارجية تزيد التبعية في الإنتاج.

• على مزارعي الحيازات الصغيرة والناشطين الذين يتبنون مبدأ السيادة الغذائية الوطنية، والذي يعملون من خلال تقنيات كالزراعة المعتمدة على الموارد المحلية وبدون كيماويات، ويملكون خبرات كافية بالحصاد المائي والبذور البلدية، أن يقوموا بنقل خبراتهم وإكسابها للمزارعين الآخرين، حتى تنتشر التقنيات والأفكار التي تدعم مبادئ السيادة الغذائية.

- أخذ البعد الصحي بشكل أساسي في عملية استهلاك غذائنا، والتوعية باتجاه ذلك، خصوصاً في ظل الأرقام المخيفة التي تتحدث عن أمراض مزمنة في فلسطين المحتلة. وذلك من خلال زيادة الوعي عبر المناهج الدراسية واللوائح الإرشادية للاستهلاك (وزارة التربية والتعليم والجهات التي تعنى بحماية المستهلك).

تسخير السياسات من أجل سيادة غذائية وطنية

- إعادة النظر بالمبالغ المرصودة لدعم المزارعين من قبل معدي السياسات والموازنات الحكومية، وتخصيصها لمزارعي الحيازات الصغيرة، حيث أنه لا يمكن الحديث عن دعم قطاع زراعي وصمود مزارعيه بالموازنة المرصودة لهذا القطاع. كما ويجب التركيز على:

- 1- زيادة الدعم لأصحاب الحيازات (النباتية، الحيوانية والمختلطة) الصغيرة مادياً وإرشادياً. وتفعيل التأمينات الزراعية بشكل قوي، تفعيل صندوق درء المخاطر، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في إنشاء بنوك اجتماعية / زراعية (بنوك الفقراء).
- 2- التركيز على الحيازات الصغيرة في بنود الموازنة التي تعكس الخطط الاستراتيجية والسياسات.
- 3- زيادة الإعفاءات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ضمنها تيسير الاجراءات القانونية لتسجيل التعاونيات.
- 4- التركيز على الثروة الحيوانية والحيازات المختلطة (نباتية وحيوانية) بما في ذلك من مصلحة في تحسين الوضع الاقتصادي بشكل مباشر وملمس لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- 5- التوجه وتفعيل الزراعة الحضرية وشبه الحضرية بشكل أساسي في المدن وحولها.

- وضع الأولوية في استهلاك منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع ذلك يكون من خلال سياسات رسمية ومعتمدة، بالإضافة إلى بذل الجهود الوطنية المؤسسية والفردية، وتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على زراعة ما يتم استيراده من وعبر منظومة الاستعمار لاستبداله بمنتج وطني محلي. وهذا لا ينعكس فقط على الواردات النباتية بل أيضاً على العجول والمواشي والبيض والحليب وحتى الجبنة، التي تستنزف مئات ملايين الدولارات من الفلسطينيين.

- الحوار والعمل ما بين الجهات المسؤولة والفاعلة على معالجة وتنظيم أسعار مدخلات الإنتاج بشكل فعال، لتحقيق عدالة اجتماعية أكبر بين المزارعين. أضيف إلى ذلك، لا بد من النظر إلى تقنيات الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد

المحلية التي تعمل على توفير مصاريف عالية من مدخلات الإنتاج الزراعي، وهي مسألة في غاية الأهمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من صانعي السياسات والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان. ويكون ذلك من خلال:

- 1- تفعيل قانون حماية المستهلك والتشديد عليه.
- 2- تطوير آليات الاسترداد الضريبي بالسرعة الممكنة لمدخلات الإنتاج (نباتية وحيوانية).
- 3- تشجيع عمل التعاونيات لتوفير أسعار المدخلات.
- 4- التشجيع على الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية بدون المواد الكيماوية (مدخلات بتكلفة أقل).
- 5- تحديد وتنظيم أسعار الأعلاف، ذلك من خلال زيادة السعة التخزينية (إنشاء صوامع للتخزين) للأعلاف والحبوب لتعزيز صمود قطاع الانتاج الحيواني.

- 6- الاهتمام بالمراعي والأراضي الرعوية وتشجيع زراعة وإنتاج الأعلاف.
- 7- تسهيل إنشاء مزارع مجتمعية من قبل البلديات والمجالس والهيئات المحلية.

• التركيز والعمل بكثافة من قبل صانعي السياسات ومعدّي البرامج الحكومية على إعطاء مصادر المياه المتاحة والآبار والينابيع والعيون الأولوية في العمل وتسخيرها في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال:

- 1- تأهيل المصادر المائية بشكل أوسع وأشمل ليغطي جغرافياً عمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وحماية المناطق المحيطة بالينابيع ومنع البناء عليها.
- 2- العمل بشكل أوسع على تحقيق مفهوم الحصاد المائي (حصاد مياه الأمطار في التربة وتغذية الأحواض الجوفية) وذلك من خلال عمل برك مياه لتجميع مياه الأمطار (آبار زراعية)، تشجيع استصلاح الأراضي حتى لا يكون هنالك انجراف في التربة (طرق زراعية تحافظ على المياه)، عمل قنوات "كونتورية" لمنع الانجراف وتركيز تجميع المياه في التربة.

- 3- وضع قانون خاص لتعرفة المياه الزراعية (مشجع لأصحاب الحيازات الصغيرة).
- 4- إلزام أصحاب المباني والذين يسعون للحصول على تراخيص بحفر آبار لجمع المياه.
- 5- العمل بشكل موسع على معالجة المياه العادمة واستغلالها بأفضل الطرق لصالح الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية.

- العمل على إعادة النظر بعدالة مسألة "الأراضي الوقف" وطرق استخدامها (لمن ولصالح من)، وذلك من أجل:
 - 1- تفعيل توزيع أراضي الوقف للشباب والنساء، أصحاب/صاحبات الحيازات الزراعية الصغيرة منهم، لإنتاج غذاء صحي – متنوع.
 - 2- تشجيع الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية في مناطق (ج) والمناطق المهتدة بالمصادرة.
- العمل على دعم المحاصيل والمنتجات الزراعية الاستراتيجية، من قبل كافة الأطراف من جهات رسمية ومؤسسات أهلية ومستثمرين، وذلك من خلال:
 - 1- تحديد الأراضي التي تصلح للمنتجات الاستراتيجية (كالقمح) وتقديم الدعم التقني والمادي لإنجاح ذلك.
 - 2- حماية المحاصيل المحلية مثل الزيت والتمور والبطيخ على أقل تقدير من خلال وضع ضرائب أعلى على البضائع الأجنبية والإسرائيلية وتشجيع الفلسطينيين على استهلاك المحاصيل المحلية.
 - 3- استخدام البذور والتقاوي البلدية.
- حماية مزارعي الحيازات الصغيرة من استغلال الوسطاء "السماسرة" في التسويق، الذين يجمعون المحاصيل بأسعار زهيدة من مزارعي الحيازات الصغيرة ويبيعونها بأرباح عالية في السوق. كما يجب على الجهات التنفيذية (الضابطة الجمركية مثلاً) أن تحمي بشكل أوسع المزارع الفلسطيني من عمليات إغراق السوق بالبضائع الإسرائيلية وتحمي المستهلك أيضاً من جشع كبار التجار، الأمر الذي ينعكس سلباً في الحاليتين على مزارعي الحيازات الصغيرة في تسويق إنتاجهم.
- الوقوف بجانب تيارات الزراعة البيئية والتقليدية / الطبيعية من قبل وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية، وأن تكون بجانب من يمتلكون حيازات زراعية صغيرة لا بجانب كبار المزارعين، فالأساس في الصمود هو صمود مزارعي الحيازات الصغيرة الذين يواجهون تحديات كبيرة من قبل الاحتلال والأوضاع الاقتصادية المتردية، لذا يجب وضع هذه الفئة ضمن أولوية وزارة الزراعة، خاصة وأنهم يشكلون النسبة الساحقة من المزارعين وتشكل الحيازات الصغيرة من الأراضي (عشرة دونم فما دون) نسبة 75.3٪ من مجموع الحيازات.³⁰

³⁰- وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022". رام الله- فلسطين ص12

- تبني الإنتاج المعتمد على الموارد المحلية والخالي من الكيماويات من قبل وزارة الصحة الفلسطينية والمؤسسات العاملة في الميدان، والعمل على تشجيعه من خلال حملات وتوصيات تقدمها لوزارة المالية ولمعدي السياسات لزيادة مخصصات الإنفاق على الصحة الأولية وبرامجها التوعوية التي تتعلق بالاستهلاك الغذائي الصحي، فالصحة الأولية في مضمونها تتناول بشكل أساسي الاستهلاك الغذائي للأفراد، وهو ما يرسم صورة مستقبلية لصحة الأفراد داخل المجتمع. بالإضافة إلى مسؤولية وزارة الصحة، من الجيد النظر في:

1- إنشاء مختبر تعاوني لفحص المنتجات الغذائية ورقابتها.

2- القيام بحملات توعية بأهمية الغذاء الصحي من خلال المراكز الصحية.

- تبني قوانين وسياسات من شأنها تنظيم قوانين بيع الأراضي والتملك، التي تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي غير زراعية، وقد تتبنى سلطة جودة البيئة هذه السياسات، ووزارة الزراعة والاقتصاد الوطني، وتسندها المؤسسات الأهلية العاملة في الميدان. لا بد أيضاً من إعادة النظر في تصنيف المناطق الزراعية والصناعية من قبل الجهات المختصة.
- مساندة كل الجهات الفاعلة في رصد انتهاكات المستعمر للأراضي الفلسطينية، من اعتداءات على الأراضي وعلى المزارعين والصيادين، والعمل على رسم خطة إعلامية واسعة لضمان وصولها للعالم أجمع، مع التشبيك المستمر مع الحركات الاجتماعية العالمية التي تسعى لتحقيق عدالة الشعوب، استناداً للمواثيق والعهود الدولية وفي المقدمة منها الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 2018.

حاضنة مجتمعية من أجل سيادة غذائية وطنية

- يجب العمل على إنشاء شبكة وقاعدة متينة بين الفاعلين الذين يسعون لتحقيق السيادة الغذائية، ولا يكفي القول أن تبادل المعارف هي الغاية من ذلك، بل أيضاً يجب أن يكون هنالك علاقة تبادلية على مستوى الإنتاج والاستهلاك، فالمنتجين يجب أن يجدوا قاعدة جماهيرية تدعم منتجاتهم من خلال الاستهلاك، وهذه العلاقة يوجد نواة جيدة لها، إلا أنها بحاجة إلى تنظيم بشكل أوسع وأوضح. هذه الشبكة يتم تفعيلها بشكل أساسي عبر الجهات ذات العلاقة والتي تتبنى تحقيق مفهوم السيادة الغذائية الوطنية في ظل السياق الاستعماري، منها ائتلاف السيادة الغذائية الفلسطيني (بمؤسساته الجامعة) والمؤسسات المجتمعية والقاعدية الفاعلة، وأصحاب المبادرات والمزارعين أصحاب الحيازات

الصغيرة، هذه جميعها تحتاج لتوحيد جهود، قد ينجم عنها لاحقاً حراكاً حقيقياً يعمل على تحقيق ذلك بكافة السبل. وتتم ترجمة ذلك من خلال البدء بالعمل على تنفيذ أنشطة حقيقية تتسلسل كالآتي:

1- تشكيل لجنة مشتركة من مختلف الجهات المعنية والمؤسسات والفاعلين لإطلاق خطط استراتيجية ورؤية لتحقيق ذلك.

2- زيادة الأنشطة التطوعية والأسواق المشتركة والشعبية وتشجيع المستهلك والمنتجين على إحيائها، على كافة رقعة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تحقيق العلاقات التبادلية المباشرة بين المستهلك والمنتج.

3- تكريس الأدوات والتقنيات المتاحة الحديثة للتواصل والتشبيك والحشد لتحقيق مفهوم ومبدأ السيادة الغذائية الوطنية.

4- العمل على تنسيق وتنوع محاصيل الإنتاج بين المبادرات الإنتاجية والتعاونيات، حتى لا يحصل تكديس في الإنتاج، كما يجب تنسيق عمل مزارع الثروة الحيوانية التي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية والإنتاجية، ويكون ذلك على امتداد الجغرافيا المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

• التعاونيات يجب أن تنشأ على مبدأ أن العمل يكون بالوعي الكامل لأهميته، بالإضافة إلى الممارسة التي تكون في بنيتها اجتماعية، إما من خلال المساهمات النقدية أو الجهد الذهني والعضلي. وذلك من خلال:

1- أن تكون قيادة التعاونيات من الفلاحين الممارسين لعملية الفلاحة، هذه مسألة في غاية الأهمية، فكما الأرض لمن يفلحها، قيادة التعاونيات الفلاحية للفلاحين الحقيقيين.

2- الاعتماد قدر الإمكان على الذات في إنشاء التعاونيات، والابتعاد عن مصادر تمويلية خارجية معاكسة لتحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية. والعمل على إنشاء التعاونيات بناءً على الحاجة، لا فرص التمويل.

3- ضمان العلاقة التبادلية التعاونية وتنظيمها بين أصحاب التعاونيات ضمن إطار مفاهيم تحقيق السيادة الغذائية الوطنية، من خلال نظام مرجعي للتعاونيات تتفق عليه كافة التعاونيات التي تصب جهودها في العمل لتحقيق السيادة الغذائية.

• على الحاضنة المجتمعية، بما فيها المبادرين والمزارعين والمستهلكين الذين يتبنون مبدأ السيادة الغذائية، العمل من أجل زراعة كل حيازة ومساحة قابلة للزراعة، وهذا من الممكن أن يتحقق دون انتظار سياسة من أحد أو إشارة. وذلك يكون من خلال:

1- التوجه نحو استخدام الأراضي العامة (أراضي الأوقاف والأراضي الحكومية) وتسخيرها للمبادرين الشباب والنساء للعمل والإنتاج فيها، مما يخفف من حدة البطالة، ويزيد من الإنتاج المحلي الوطني.

2- تأهيل ينابيع المياه، وتسخير الآبار، وشق الطرق الزراعية، ليتسنى للجميع المشاركة في العمل لضمان الحد من الفجوات والقضاء على اللامعالة في الحصول على الموارد المحلية بين الأفراد الفاعلين.

• على الائتلافات والمبادرات والمؤسسات الأهلية والقاعدية العمل مع المجالس المحلية لتقديم فرص تشاركية لاستغلال الأراضي في المناطق الريفية، خصوصاً وأن الحيازات/المساحات الزراعية من الممكن أن تقوم المجالس المحلية بدور كبير في توفيرها. ويتمثل ذلك من خلال الآتي:

1- العمل على زراعة الأراضي غير المستغلة لصالح الأهالي في الأرياف.

2- زراعة جوانب الطرق والشوارع بالأشجار المثمرة وتفعيل الزراعة الحضرية (ذات قيمة اقتصادية يستفيد منها "الأقل حظاً")

3- العمل بالحوار والتخطيط مع المجالس البلدية والهيئات المحلية على تسهيل إنشاء مزارع مجتمعية.

4- تشكيل لجنة زراعية في كل قرية (تعميم الفكرة على كافة رقعة الأراضي الريفية)

5- توفير البنية التحتية المساندة للزراعة بشكل كامل (تدخلات كاملة) لتغطي أكبر عدد ممكن من المزارعين (شبكات

المياه، طرق زراعية، أسواق فلاحين...) وتسخيرها لمساندة الزراعة البيئية المعتمدة على الموارد المحلية.

6- العمل بشكل جماعي لتشكيل قاعدة جماهيرية تحمي أراضي المزارعين وأدوات الإنتاج السيادية.

تقنيات عملية لتحقيق مبدأ السيادة الغذائية الوطنية

• تطبيق نهج الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية بدون كيماويات، وصولاً إلى الزراعة البيئية، التي تشمل الشقين الحيواني والنباتي. وذلك يكون من خلال:

- 1- إنتاج واستخدام بذور بلدية /محلية من قبل المزارع (الوصول لحالة من الاكتفاء الذاتي بالبذور من خلال إنشاء بيوت شعبية للبذور لدى كل مزارع).
 - 2- الحصاد المائي وتقنياته، واستغلال مياه الينابيع.
 - 3- الحفاظ على التربة فيزيائياً وبيولوجياً من خلال السلاسل واستخدام الموارد الطبيعية كمدخلات إنتاج.
 - 4- تدوير العناصر الطبيعية باستغلال المخلفات النباتية والحيوانية (بقايا المحاصيل والأعشاب لتغذية الحيوانات، عمل السياخ، تغطية التربة، مخلفات الحيوانات تستعمل لتخصيب التربة).
 - 5- استغلال الطاقة الشمسية في التصنيع الغذائي.
- بخصوص البذور البلدية، لا بد من العمل على تعميم فروع البنوك الوطنية/البلدية للبذور ومكتبة البذور على المستوى الوطني في كافة المحافظات، ليتسنى لكافة المزارعين الفرصة في الحصول عليها.
 - الحفاظ على رطوبة التربة طبيعياً، من خلال:
 - 1- العمل على تغطية التربة من مخلفات النباتات.
 - 2- زيادة المادة العضوية من خلال استخدام الزيل والأعشاب الجافة.
 - 3- بناء السلاسل الحجرية.
 - 4- إضافة القش على الجذور.
 - عدم استعمال الكيماويات الزراعية والمحاصيل المعدلة وراثياً، والتوقف الفوري عن استخدام الأعلاف المصنعة للثروة الحيوانية. إذ يؤثر التسميد على مدى انتشار الآفات الزراعية، وتؤثر الأعلاف المصنعة على القيمة الصحية للثروة الحيوانية. زيادة التسميد الكيميائي النيتروجيني يخل بتوازن كربوهيدرات وبروتينات النبات، فتزيد حساسيته وبالتالي جذبه للآفات. وفي المقابل، لتوازن العناصر بالتسميد الطبيعي دور مهم في الوقاية من الآفات. كما أنه على صعيد التربة، يجب أن نتجنب الكيماويات التي تقتل التربة وتقضي على الأحياء الدقيقة والديدان النافعة فيها، فالقضاء عليها يخل في توازن التربة ويضعف قدرة التربة على إمداد النباتات. ويكون الحفاظ على التربة من خلال استعمال المواد العضوية، تغطية التربة بالقش للحفاظ على تربة رطبة، تقليل الحراثة، الري المتوازن في المساء.

- العمل على إنشاء مصانع للسماد العضوي، وبشكل مشترك من خلال التعاونيات.
- تطبيق نمط الزراعة المترافقة والمتداخلة والمتواصلة (بما يشمل التنوع الزراعي وتجنب الزراعة الأحادية)، والعمل على ذلك بتوزيع جغرافي، هي أساس من أهم الأسس التي يجب تبنيها: في الزراعة البيئية تزرع المحاصيل متداخلة بشكل علمي مدروس، للاستفادة من الأرض والمياه وحماية المحاصيل لبعضها. والتصميم الجيد للزراعة المتداخلة لضمان نجاح الزراعة البيئية. مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الدورة الزراعية، والتي هي عبارة عن تعاقب زمني ومكاني لزراعة المحاصيل واختيار محصول مختلف في كل موسم لزراعته في قطعة الأرض أو الحقل.
- تقليل الحرث والعزق، وصولاً إلى التوقف عن الحرث. ويجب في هذا الإطار تعميم النماذج الناجحة والتركيز على فوائد تقليل الحراثة، التي بدورها تقلل التكلفة كمدخل أيضاً.
- ممارسة السيادة الغذائية عبر الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية وتربية المواشي والثروة الحيوانية بشكل سليم، والتي تأخذ شكلها على عدة مستويات داخل التجمعات الإنتاجية، فتصعد بشكل عامودي من الأسرة إلى القرية إلى المستوى الوطني، وتكون العلاقة فيها أفقية من حيث العلاقات التبادلية والتكاملية.